

المحاضرة السابعة : حق التعليم :

٣ : حق الانسان في التعليم :

لتناول هذا الموضوع لابد من الإشارة الى حق الانسان في التربية والتعليم في الشريعة الإسلامية ومن ثم تناول ذلك الحق وفق القانون .

اولاً : حق التعليم في الشريعة الإسلامية :

لقد جمع القرآن الكريم بين خلق الانسان ونسبة العلم اليه ، واعتبر العلم من أولويات حقوق الانسان وكان ذلك في اول ما اوحى به الوحي على سيدنا محمد (ص) بدلاة قوله تعالى " اقرا باسم ربك الذي خلق (١) خلق الانسان من علقي (٢) اقرأ وربك الاكرم (٣) الذي علم بالقلم (٤) علم الانسان ما لم يعلم " ، كما دعا الإسلام الانسان الى التعلم والتدبر والنظر فيما حوله وجعل طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة ، وقد اعطى الإسلام العلماء مكانة رفيعة تميزهم عن غيرهم من عامة الناس ودلالة ذلك قوله تعالى " ... فلن هل يستوی الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر ألو الألباب " ، قوله تعالى " ... وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كُلُّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَكُرُ إِلَّا أُلُو الْأَلْبَاب " ، قوله تعالى " ... إنما يخشى الله من عباده العلماء إن الله عزيز غفور " قوله تعالى " ... يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون حير " وفي اطار اثبات أهمية العلم بوصفه حق من حقوق الانسان في الشريعة الإسلامية قول الرسول الراكم (ص) (ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة)

ثانياً : حق التعليم في القانون :

لابد من تسليط الضوء على موقف القانون الدستوري والقانون العادي قبل تناول موقف الإعلان العالمي لحقوق الانسان من هذا الحق .

١: موقف القانون الدستوري من حق التعليم :

كفل الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ حق التعليم من خلال ما جاء في نص المادة ٣٤ منه حيث نصت

(اولاً)- التعليم عامل اساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية، وتكتفل الدولة مكافحة الامية.

ثانياً:- التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله.

ثالثاً:- تشجع الدولة البحث العلمي للاغراض السلمية بما يخدم الانسانية، وترعى التفوق والابداع والابتكار ومتعدد مظاهر النبوغ.

رابعاً:- التعليم الخاص والاهلي مكفول، وينظم بقانون.)

٢: موقف القانون الجنائي من انتهاك حق التعليم :

وفر قانون العقوبات العراقي النافذ الحماية القضائية لمهنة التعليم حيث اعتبر المعلم وظيفة يعرض منتهكها للمسائلة القانونية الواردة في المادتين ٢٩ و ٢٣٠ من القانون .

إعداد م.م علي بدر جبار

المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات

(يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تزيد على مائتي دينار كل من اهان او هدد موظفا او اي شخص مكلف بخدمة عامة او مجلس او هيئة رسمية اثناء تادية واجباتهم او بسبب ذلك ، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبالغرامة او باحدى هاتين العقوبتين اذا وقعت الاهانة او التهديد على قاضي او محكمة قضائية او ادارية او مجلس يمارس عملا قضائيا اثناء تادية واجباتهم او بسبب ذلك)

المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات

(يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة سنوات او بغرامة لا تزيد على ثلاثة دينار كل من اعتدى على موظف او اي شخص مكلف بخدمة عامة او مجلس او هيئة رسمية اثناء تادية واجبهم او بسبب ذلك .

وتكون العقوبة الحبس او الغرامة اذا حصل مع الاعتداء والمقاومة جرح او اذى .
وتكون العقوبة الحبس والغرامة او احدى هاتين العقوبتين اذا وقع الجرح او الاذى على قاض اثناء تادية وظيفته او بسببها .

ولا يخل ما تقدم بتوجيع اية عقوبة اشد يقررها القانون للجرح او الاعتداء .)

٣: موقف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من حق التعليم :

كفل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق التعليم للافراد من أي بقعة من بقاع العالم من خلال

المادة ٢٦ من الإعلان

المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :

(١) لكلّ شخص حقٌّ في التعليم. ويجب أن يُوفَّر التعليم مجاناً، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً. ويكون التعليم الفيزيائي والمهني متاحاً للعموم. ويكون التعليم العالي متاحاً للجميع تبعاً للكفاءتهم.

(٢) يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية. كما يجب أن يعزّز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام.

(٣) للأباء، على سبيل الأولوية، حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأولادهم